



مِعْهَدُ التَّخْطِيطِ الْقَوْمِيُّ

سَلْسَلَةُ قَضَايَا
التَّخْطِيطِ وَالتنْمِيَةِ

(١٧٣) رَقْمٌ

قضية التشغيل والبطالة على المستوى
العالمي والقومي والمحلى

يوليو ٢٠٠٣

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٧٣)

قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمي
والقومي والمحلي

июль ٢٠٠٣

رقم الصفحة	الموضوع
١	مقدمة
٢	الفصل الأول
٣	وضع البطالة والتوظيف في العالم
٤	-
٥	١-١ بعض المؤشرات العامة عن البطالة في مناطق العالم المختلفة
٦	١-١-١ تطور البطالة في مجموعة الدول السبع الصناعية
٧	٢-١-١ معدلات البطالة للذكور والإناث خلال فترة الاختبار
٨	(٢٠٠٠-١٩٦٠)
٩	٢-١ تطور معدلات التوظيف والتشغيل في دول المجموعة
١٠	١-٢-١ نسب التوظيف بالنسبة للذكور والإناث (حسب النوع الاجتماعي)
١١	٢-٢-١ التشغيل القطاعي
١٢	٣-٢-١ عمالة كل الوقت أو جزء من الوقت
١٣	٣-٣ سوق العمل في الدول الأوروبية خارج مجموعة الدول الأوروبية الأربع
١٤	٤-١ انعكاس الأزمة الآسيوية على البطالة في كوريا
١٥	٤-١-٤ الازمه الاقتصادية وبرامج سياسات البطالة
١٦	٥-١ سوق العمل الأفريقي في ظل العولمة
١٧	٥-١-٥-١ الاتجاهات القومية للتشغيل والبطالة
١٨	٦-١ وضع القوى العاملة والبطالة في الدول العربية
١٩	٦-١-٦-١ البطالة في الدول العربية
٢٠	أهم النتائج والتوصيات

الفصل الثاني: البطالة في مصر

١٨

مقدمة

١٩

١-٢ البطالة في مصر (المفهوم وأسلوب القياس وأهم الخصائص) :

١-١-٢ البطالة بين المفهوم وأسلوب القياس

٢-١-٢ البطالة ... وأزمة البيانات

٣-١-٢ البطالة من منظور التنمية البشرية

٤-١-٢ انعكاسات سوق العمل على البطالة

٤-١-٤-١ جانب العرض

٤-١-٤-٢ جانب الطلب

٥-١-٢ مظاهر الخلل في سوق العمل المصرية:

١-٥-١-٢ اختلال التوازن سوق العمل

٢-٥-١-٢ التحيز ضد عمل المرأة

٣-٥-١-٢ فترة البقاء في قوة العمل

٤-٥-١-٢ الأزدوج الوظيفي

٥-٥-١-٢ انتشار ظاهرة تشغيل الأطفال

٢٨

٢-٢ البطالة على المستوى القومي والإقليمي:

١-٢-٢ البطالة على المستوى القومي

٢-٢-٢ البطالة في الريف والحضر

٣-٢-٢ بطالة المتعلمين على المستوى القومي

٤-٢-٢ بطالة الشباب على المستوى القومي

٥-٢-٢ البطالة على مستوى المحافظات

٦-٢-٢ بطالة المتعلمين على مستوى المحافظات

٧-٢-٢ بطالة الشباب على مستوى المحافظات

٢٩

٣-٢ أسباب البطالة في مصر

١-٣-٢ الأسباب الداخلية

٢-٣-٢ الأسباب الخارجية

٤-٢ العلاقات الترابطية بين البطالة والتعليم والناتج المحلي الإجمالي على المستوى المحلي (أقسام المحافظات):

٤٤

١-٤-٢ العلاقة بين معدل البطالة ومعدل القراءة والكتابة

٢-٤-٢ بدراسة العلاقة بين معدل البطالة ونسبة القيد بالتعليم الأساسي والثانوي

٣-٤-٢ العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة الإجمالي

٤٦

٥-٢ توجهات للحد من البطالة

٤٨

أهم النتائج والتوصيات

الفصل الثالث : التشغيل بالقطاع غير الرسمي في مصر

- مقدمة

٥١

١-٣ مفاهيم القطاع غير الرسمي في مصر

٥٦

٢-٣ الدراسات المحلية للقطاع غير الرسمي

٦١

٣-٣ تصميم المسح الميداني وعينة الدراسة

٦١

٤-٣ نتائج الدراسة الميدانية

١-٤-٣ معايير الإنتماء للقطاع غير الرسمي

٢-٤-٣ أهم سمات العمالة غير الرسمية

٣-٤-٣ الإختلافات بين العمالة الرسمية وغير الرسمية

٤-٤-٣ دراسة مسار الحياة للعمالة غير الرسمية

٧٨

أهم النتائج والتوصيات

٨٢

الفصل الرابع : الهجرة الخارجية والعمالة المرتدة وأثارها على مشكلة البطالة

٨٣

٤-٤ ظاهرة الهجرة وخصائصها وإنجهاها:

١-٤-١ الهجرة الدائمة

٢-٤-١ الهجرة المؤقتة

٤-٢-١-٤ حجم الهجرة المؤقتة

- ٤-٢-١ التوزيع الجغرافي للمهاجرين وفقاً لدول الإستقبال
- ٤-٣-٢-١ خصائص المهاجرين
- ٤-٤-٢-١ حول ديناميكية الهجرة المؤقتة للعمال المصرية
- وفرص العمل المتاحة في المستقبل.
- ٤-٣-٢-١ موقف الهجرة الخارجية في سوق العمل المصري
- في ضوء هيكل المهن.
- ٤-٢-١-٤ الإطار المؤسسي والقانوني والقواعد المنظمة للهجرة الدولية وأهم التحديات الراهنة .

٨٩

- ٤-٢-١-٤ القواعد الداخلية وسياسة الحكومة المنظمة للهجرة
- ٤-٢-٢-١ الإطار القانوني والقواعد المنظمة للهجرة في دول الإستقبال العربية (في إطار ثانوي ومتعدد الأطراف في إطار الجامعة العربية)
- ٤-٢-٢-١ الإطار القانوني لتنظيم عمل الأجانب في دول المشرق العربي
- ٤-٢-٢-٢ بالنسبة للإتفاقيات الثنائية العربية
- ٤-٢-٢-٣ بالنسبة للإتفاقيات الجماعية العربية
- ٤-٣ ديناميكية الهجرة المرتدة ومدى إستيعاب سوق العمل المصري لها
- ٤-٣-١ تقديرات اعداد العمالة المصرية العائدة من دولتي العراق والكويت في عام ازمة الخليج الثانية
- ٤-٣-٢ خصائص العمالة المصرية العائدة من دولتي العراق والكويت
- عام ١٩٩٠
- ٤-٣-٣ الآثار الاقتصادية للحراك القطاعي للعمالة العائدة بعد العودة
- ٤-٣-٤ العمالة المصرية العائدة في ظل الضرب الامريكي للعراق - أهم النتائج والتوصيات

٩٢

١٠٣

١٠٥

١٠٧

الفصل الخامس : سيناريوهات الحلول البديلة لمشكلة البطالة

- مقدمة -

- ١-٥ سيناريو يعول على الدولة "الحكومات" لعلاج مشكلة البطالة
- ٢-٥ سيناريو يعول على القطاع الخاص الرسمي لعلاج مشكلة البطالة

١١٩

٣-٥ سيناريو يعول على القطاع الخاص غير الرسمى لعلاج مشكلة البطالة من خلال إدماجه فى الإطار الرسمى للنشاط الاقتصادي

١٢٢

٤-٥ السيناريو المقترن (الحل بالمشاركة)

٤-٤-١ سياسات للتعليم.

٤-٤-٢ سياسات التوظيف والتدريب "التدريب والاحتواء".

٤-٤-٣ سياسات الاعتراف بالقطاع غير الرسمى

أهم النتائج والتوصيات

١٢٥

ملخص الدراسة وأهم نتائجها

مراجع الدراسة

أولاً: المراجع العربية

ثانياً: المراجع الأجنبية

الهدف من الدراسة

تناول مشكلة البطالة بالتوصيف والتحليل ومعرفة اسبابها واتجاهاتها بصورة واقعية للوصول إلى حلول وسياسات علمية وواقعية لخلق فرص عمل حقيقة ومنتجه للشباب وتشريح للقطاعات المؤسسة ، وبحيث تعبّر عن الاحتياجات الحقيقة لأسواق العمل وتستهدف في الوقت نفسه الإسهام الجاد لتحقيق قيمة انتاجية مضافة وفائض اقتصادي ملموس على مستوى الدولة ، مع التركيز على القطاع غير الرسمي وذلك لكبر وزنه النسبي حيث يعد من الخصائص البارزة في سوق العمل المصري وذلك حتى تظلّه الدولة بمظلة كاملة وتعترف به .

وعليه فقد رأينا أن تتضمن الدراسة بالإضافة إلى المقدمة الفصول التالية :
الفصل الأول : تأصيل نظرى وتحديد دقيق لمفهوم البطالة وخصائصها واتجاهاتها عالمياً ومشاكل البطالة عالمياً والمقارنة الدولية في حجم ونوعية البطالة واختلافاتها والظروف والملابسات لكل دولة من الدول المقارنة ، وكذلك أثر العولمة وانعكاساتها في زيادة مشكلة البطالة لغير الماهرین .

الفصل الثاني : البطالة في مصر حيث يتم تناول حجم البطالة من ناحية المفهوم وأسلوب القياس ، وتحديد خصائص سوق العمل المصري، مظاهر الخلل على البطالة ، وصولاً إلى قياس هذه ظاهرة على المستوى القومي والإقليمي . (الحافظات) وتبعاً لفئات السن والنوع ، والمستوى التعليمي ، وتوزيعها ما بين الريف والحضر ، والتعرف على العلاقات الترابطية بين البطالة والتعليم والناتج المحلي على المستوى المحلي (أقسام المحافظات) بهدف تحديد التوجيهات الازمة للتعامل مع هذه القضية من منظور قومي إقليمي .

الفصل الثالث : قضية التشغيل بالقطاع الخاص غير الرسمي ويتضمن النقاط الأساسية التالية:

- مفاهيم القطاع غير الرسمي
- تحليل للدراسات السابقة
- وضع معايير محددة للقطاع غير الرسمي
- دراسة أنشطة العمالة غير الرسمية وتقديرها
- دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعمالة بالقطاع غير الرسمي .
- كما يتضمن دراسة رائد لمسار الحياة العملية للعمالة غير الرسمية وذلك بهدف دراسة العوامل الجزئية المؤثرة في العمالة غير الرسمية .

واخيراً الدور الذي يلعبه كصمام أمان لمشكلة البطالة - كفالة الدولة للمشروعات الصغيرة غير الرسمية والعاملين بها - امتداد التشريعات والقوانين لتأمين هؤلاء العاملين بالقطاع غير الرسمي .

الفصل الرابع : الهجرة الخارجية والعمالة المرتدة وأثارها على مشكلة البطالة والذي يتضمن:

١١٩

٣-٥ سيناريو يعول على القطاع الخاص غير الرسمي لعلاج مشكلة البطالة من خلال إدماجها في الإطار الرسمي للنشاط الاقتصادي

١٢٢

٤- السيناريو المقترن (الحل بالمشاركة)

١٢٥

١-٤-٥ سياسات التعليم.

٢-٤-٥ سياسات التوظيف والتدريب "التدريب والاحتواء".

٣-٤-٥ سياسات الاعتراف بالقطاع غير الرسمي

أهم النتائج والتوصيات

ملخص الدراسة وأهم نتائجها

مراجع الدراسة

أولاً: المراجع العربية

ثانياً: المراجع الأجنبية

الهدف من الدراسة

تناول مشكلة البطالة بالتوصيف والتحليل ومعرفة اسبابها واتجاهاتها بصورة واقعية للوصول إلى حلول وسياسات علمية وواقعية لخلق فرص عمل حقيقة ومنتجه للشباب وتشريع للقطاعات المؤسسية ، وبحيث تعبّر عن الاحتياجات الحقيقة لاسواق العمل وتستهدف في الوقت نفسه الاسهام الجاد لتحقيق قيمة انتاجية مضافة وفائض اقتصادي ملموس على مستوى الدولة ، مع التركيز على القطاع غير الرسمي وذلك لكبر وزنه النسبي حيث يعد من الخصائص البارزة في سوق العمل المصري وذلك حتى تظلّله الدولة بمظلة كاملة وتعترف به .

وعليه فقد رأينا أن تتضمن الدراسة بالإضافة إلى المقدمة الفصول التالية :
الفصل الأول : تأصيل نظرى وتحديد دقيق لمفهوم البطالة وخصائصها واتجاهاتها عالمياً ومشاكل البطالة عالمياً والمقارنة الدولية في حجم ونوعية البطالة واختلافاتها والظروف والملابسات لكل دولة من الدول المقارنة ، وكذلك أثر العولمة وانعكاساتها في زيادة مشكلة البطالة لغير الماهرین .

الفصل الثاني : البطالة في مصر حيث يتم تناول حجم البطالة من ناحية المفهوم وأسلوب القياس ، وتحديد خصائص سوق العمل المصري ، مظاهر الخلل على البطالة ، وصولاً إلى قياس هذه ظاهرة على المستوى القومي والإقليمي ، (الحافظات) وتباعاً لفئات السن والنوع ، والمستوى التعليمي ، وتوزيعها ما بين الريف والحضر ، والتعرف على العلاقات الترابطية بين البطالة والتعليم والناتج المحلي على المستوى المحلي وأقسام المحافظات) بهدف تحديد التوجيهات الازمة للتعامل مع هذه القضية من منظور قومي إقليمي .

الفصل الثالث : قضية التشغيل بالقطاع الخاص غير الرسمي ويتضمن النقاط الأساسية التالية:

- مفاهيم القطاع غير الرسمي
- تحليل للدراسات السابقة
- وضع معايير محددة للقطاع غير الرسمي
- دراسة أنشطة العمالة غير الرسمية وتقديرها
- دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعمالة بالقطاع غير الرسمي .
- كما يتضمن دراسة رائد لمسار الحياة العملية للعمالة غير الرسمية وذلك بهدف دراسة العوامل الجزئية المؤثرة في العمالة غير الرسمية .

واخيراً الدور الذي يلعبه كصمام أمان لمشكلة البطالة - كفالة الدولة للمشروعات الصغيرة غير الرسمية والعاملين بها - امتداد التشريعات والقوانين لتأمين هؤلاء العاملين بالقطاع غير الرسمي .

الفصل الرابع : الهجرة الخارجية والعمالة المرتدة وأثارها على مشكلة البطالة والذي يتضمن :

٣-٣ سيناريو يعول على القطاع الخاص غير الرسمي لعلاج مشكلة البطالة من خلال إدماجها في الإطار الرسمي للنشاط الاقتصادي

١١٩

٤-٤ السيناريو المقترن (الحل بالمشاركة)

١٢٢

٤-٥ سياسات التعليم.

٤-٤-١ سياسات التوظيف والتدريب "التدريب والاحتواء".

٤-٤-٣ سياسات الاعتراف بالقطاع غير الرسمي

١٢٥

أهم النتائج والتوصيات

ملخص الدراسة وأهم نتائجها

مراجع الدراسة

أولاً: المراجع العربية

ثانياً: المراجع الأجنبية

**أسماء فريق بحث
قضية التشخيص والبطالة في مصر**

(باحث رئيسي)

أولاً : من داخل المعهد

- أ.د. عزيزة عبد الرزاق
- أ.د. اجلال راتب
- أ.د. محرم الحداد
- أ.د. فادية عبد السلام
- د. احمد البقلى
- د. فريد عبد العال
- أ. مجدة أمام حسانين
- أ. هبة محمود طنطاوى
- أ. سعيد المداح

السكرتارية :

- نهلة محمد حسن
- محمد النجار
- سامية عبد المنعم

الهدف من الدراسة

تناول مشكلة البطالة بالتوسيف والتحليل ومعرفة اسبابها واتجاهاتها بصورة واقعية للوصول إلى حلول وسياسات علمية وواقعية لخلق فرص عمل حقيقة ومنتجة للشباب وتشريع للقطاعات المؤسسة ، وبحيث تعبّر عن الاحتياجات الحقيقة لسوق العمل وتستهدف في الوقت نفسه الاسهام الجاد لتحقيق قيمة انتاجية مضافة وفائض اقتصادي ملموس على مستوى الدولة ، مع التركيز على القطاع غير الرسمي وذلك لكبر وزنه النسبي حيث يعد من الخصائص البارزة في سوق العمل المصري وذلك حتى تظلّله الدولة بمظلة كاملة وتعترف به .

وعليه فقد رأينا أن تتضمن الدراسة بالإضافة إلى المقدمة الفصول التالية :
الفصل الأول : تأصيل نظري وتحديد دقيق لمفهوم البطالة وخصائصها واتجاهاتها عالمياً ومشاكل البطالة عالمياً والمقارنة الدولية في حجم ونوعية البطالة واختلافاتها والظروف والملابسات لكل دولة من الدول المقارنة ، وكذلك أثر العولمة وانعكاساتها في زيادة مشكلة البطالة لغير الماهرین .

الفصل الثاني : البطالة في مصر حيث يتم تناول حجم البطالة من ناحية المفهوم وأسلوب القياس ، وتحديد خصائص سوق العمل المصري، مظاهر الخلل على البطالة ، وصولاً إلى قياس هذه ظاهرة على المستوى القومي والإقليمي . (الحافظات) وتبعاً لفئات السن والنوع ، والمستوى التعليمي ، وتوزيعها ما بين الريف والحضر ، والتعرف على العلاقات الترابطية بين البطالة والتعليم والناتج المحلي على المستوى المحلي . (أقسام المحافظات) بهدف تحديد التوجيهات الازمة للتعامل مع هذه القضية من منظور قومي إقليمي .

الفصل الثالث : قضية التشغيل بالقطاع الخاص غير الرسمي ويتضمن النقاط الأساسية التالية:

- مفاهيم القطاع غير الرسمي
- تحليل للدراسات السابقة
- وضع معايير محددة للقطاع غير الرسمي
- دراسة أنشطة العمالة غير الرسمية وتقديرها
- دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعمالة بالقطاع غير الرسمي .
- كما يتضمن دراسة راند لمسار الحياة العملية للعمالة غير الرسمية وذلك بهدف دراسة العوامل الجزئية المؤثرة في العمالة غير الرسمية .

واخيراً الدور الذي يلعبه كصمام أمان لمشكلة البطالة - كفالة الدولة للمشروعات الصغيرة غير الرسمية والعاملين بها - امتداد التشريعات والقوانين لتأمين هؤلاء العاملين بالقطاع غير الرسمي .

الفصل الرابع : الهجرة الخارجية والعمالة المرتدة وأثارها على مشكلة البطالة والذي يتضمن:

تعد مشكلة البطالة ظاهرة عالمية تمثل واقعاً قائماً في العديد من دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء ويعاني منها العالم المتقدم والناامي . حيث تؤثر تداعياتها بالسلب على المجتمع بأكمله . وتشير احصاءات البنك الدولي الصادرة خلال الاعوام الماضية إلى تزايد معدلات البطالة في كثير من دول العالم ومنها مصر .

وإذا كانت ظاهرة البطالة هي في حقيقتها حالة من عدم التوازن والاختلاف بين المعروض من العمالة كما ونوعا وبين الاحتياجات الحالية والمستقبلية للعمالة الازمة للمشروعات الإنتاجية والخدامية بالدولة ، فإن الدراسات تشير إلى الكثير من الأسباب والعوامل التي تسهم بصورة أو باخرى في احداث هذا الخلل في مصر ، واهم تلك الأسباب على سبيل المثال وليس الحصر هي الزيادة المضطربة في معدلات النمو السكاني بحسب اكبر من معدلات النمو مع صعوبة مقابله تلك الزيادة باستثمارات كبيرة لخلق فرص العمل بال معدل نفسه ، كذلك عدم التوافق بين مخرجات نظام التعليم ومتطلبات سوق العمل .

وقد بدأت ظاهرة البطالة تلفت الانظار منذ عام ١٩٧٨ عندما تم نشر بيانات تعداد السكان عام ١٩٧٦ حيث وصل عدد العاطلين انذاك ٨٥٠ ألف زاد بمعدل بطالة ٧,٧ % وكان معظم المتعاطلين من الداخلين الجدد لسوق العمل - وبيانات ١٩٨٦ اثارت اهتماماً كبيراً على كافة المستويات حيث وصل عدد العاطلين إلى ١,٦ مليون فرد بمعدل بطالة ١٢ % تقريباً .

وبالرغم من التغيرات في النظام الاقتصادي والسياسة الاقتصادية وهي تشجيع الحكومة ذاتها للقطاع الخاص على النمو والتتوسيع من جانبي الإنتاج والتشغيل ، بما يعني تقلص نصيب الحكومة والقطاع العام من العمالة ومن خلق فرص عمل .

فوجد انه على عكس المتوقع فقد زاد عدد العاملين في الحكومة إلى حوالي ٥ مليون عامل وزال أيضا القطاع الخاص صاحب اكبر نصيب نسبي من حجم العمالة حيث وصل إلى ٦٦ % من القوى العاملة في ١٩٩٦ (رسمي ، وغير رسمي) .

وبصفة عام فإن النمو الاقتصادي والإداء الاقتصادي بمعدلاته المترافق عليها منذ منتصف الثمانينات ، لم ينجحا في زيادة طاقة الاقتصاد القومي في مصر في خلق فرص عمل حقيقة - فوجد أن نمو التوظيف في مصر كما في كثير من الدول النامية وبعض الدول المتقدمة ، ظل دائماً ابطأ من النمو الاقتصادي - والذى اعتمد بصورة مغالى فيها على الاستثمارات الرأسمالية والقطاعات كثيفة رأس المال . وآيا كان حجم البطالة ونوعيتها والتى يختلف حجمها من مصدر لآخر في مصر والعالم، فأنها تعد من اعقد المشاكل وأكثرها مردوداً سلبياً نظراً للتداعيات الناجمة عنها ، ولذا كان طبيعياً أن تحتل هذه القضية أولوية في اهتمامات برنامج الحكومة للاصلاح الاقتصادي خاصة وإن تزايد البطالة يعني المزيد من الهدر لرأس المال البشري .

- مفهوم الهجرة مؤقتة - دائمة) وحصرها وحجم المهاجرين ونوعيتهم وهيكليتهم
- أسبابها وخصائصها واحتياجاتها
- ديناميكية الهجرة المرتدة وانعكاساتها على قضية البطالة ومدى استيعاب سوق العمل المصري للعملة العائدة خاصة من البلدان النفطية .
- دور وزارة القوى العاملة في وضع القواعد والمعايير لانتقال العمالة .

الفصل الخامس : السيناريوهات الواقعية للخروج من مأزق البطالة أو الحد منها نظراً لأن ظاهرة البطالة هي قضية مركبة الأبعاد وهي نتاج العديد من العوامل الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية المختلفة والتي تعبّر في مضمونها عن مجموعة من الاختلالات الوظيفية ، ومن ثم فإنه يجب أن تكون الحلول لها من خلال استراتيجية متكاملة من السياسات والإجراءات العاجلة وطويلة الأجل - التي تتلزم بوضعها وتنفيذها ليست الحكومة وحدها فقط وإنما يجب أن تكون هناك مشاركة جادة وفعالة من جميع الأجهزة الحكومية ووحدات الادارات والقطاع الخاص والقطاع التعاوني وقطاع الأعمال العام والاحزاب وجمعيات الحرفيين والنقابات المهنية وجمعيات الاسر المنتجة وجميع المنظمات غير الحكومية وأجهزة الاعلام المختلفة والقطاع غير الرسمي .

وعليه فلابد من تفاعل جميع القوى المؤسسية الرسمية وغير الرسمية والمنظمات غير الحكومية لعلاج مشكلة البطالة - والاعتراف الكامل من قبل الدولة بالقطاع غير الرسمي - لانه عند الحديث عن الملامح الأساسية لسوق العمل المصرية يستدعي ذلك اخذ كل من ظاهرتي العمل غير الرسمي والقطاع غير الرسمي في الاعتبار ، وذلك لأن عدم الرسمية يعد من الخصائص البارزة في سوق العمل في مصر ، وأيضاً لكبر الوزن النسبي للأنشطة والعمل غير الرسمي . ولذلك فإن هذا الفصل سيتضمن النقاط الأساسية التالية :

- السيناريو الذي يعول على دور الحكومات في علاج مشكلة البطالة
- السيناريو الذي يعول على دور القطاع الخاص الرسمي لعلاج مشكلة البطالة والمنظمات غير الحكومية .
- السيناريو الذي يعول على دور القطاع الخاص غير الرسمي لعلاج مشكلة البطالة .
- السيناريو الذي يعكس رأى الباحث لعلاج مشكلة البطالة .

واخيراً تتضمن الدراسة ملخصاً وفياً مشتملاً على أهم النتائج والتوصيات

وأذ يشكر الباحث الرئيسي مجموعة العمل من الأساتذة والأساتذة المساعدين والمدرسين والباحثين المساعدين والمعدين والفنين والإداريين وكل من ساهم بفكرة وعمله ، لإنجاز هذا البحث إليهم جميعاً ولادارة المعهد اتقدم بجزيل الشكر وخلص تحياتي متمنيه إستكمال هذا الموضوع الهام والحيوي في العام المقبل خاصه الجزء الميداني على مستوى اهم المحافظات الممثلة للمجتمع المصري .
الباحث الرئيسي

الفصل الأول

وضع البطالة والتوظيف في العالم

بقي وضع البطالة في العالم مع بداية القرن الواحد والعشرين شيئاً ، فرغم التحسن الاقتصادي العالمي سادت حالة من البطالة تستلف النظر وتستدعي الاهتمام ، فقد قدرت منظمة العمل الدولية حجم البطالة الصريحة في نهاية عام ٢٠٠٠ بحوالى ١٦٠ مليون ويزاد قدرها ٢٠ مليون مما كان سائداً قبل ذروة الأزمة الآسيوية في عام ١٩٨٩ ، فرغم أن هناك دولاً استطاعت أن تتحلى تلك الأزمة ، إلا أن دولاً كثيرة أخرى اضطرت لإجراء إصلاحات جذرية وهيكيلية في اقتصادياتها لجأت إلى إعمال قواعد السوق في إدارة هذه الاقتصاديات . وفي سياق عمليات التحول هذه ، ورغم تزايد أعداد من يجدون عملاً في الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك في الدول الصناعية المتقدمة ، فقد ارتفع حجم البطالة في مناطق أخرى ، مثل أمريكا اللاتينية وكذلك وسط وشرق أوروبا ، كما في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي دول الصحراء في أفريقيا (sub-Saharan) كما بدأت البطالة في الظهور في الصين (أو بمعنى أصح بدأ في الإعلان عنها) . وانعكس ذلك بالطبع على زيادة حدة الفقر في دول العالم النامي والذي كان يطلق عليه قبل انهيار الاتحاد السوفيتي العالم الثالث، حيث نجد أن ما يقرب من ١,٢ بليون نسمة يعيشهم ٥٠٠ مليون عامل بما يحصلون عليه من أجور مقابل عملهم ، وهذا نجد أن ثلث قوة العمل في العالم والتي تعادل ٣ بليون فرد إما في حالة بحث عن عمل أو بحث عن عمل أفضل يدر دخلاً أعلى وذلك لرفع معاناة الفقرو

عن أسرهم ١٠

ويظهر تقرير منظمة العمل الدولية أن هناك فرصة للتحسين على المستوى الاجمالي العالمي وذلك نظراً للتحسين في أسواق العمل في دول الاتحاد الأوروبي وكذلك في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبعض دول أوروبا الشرقية مثل روسيا الاتحادية ، كما يظهر التقرير تغيراً في نمط التوظيف حيث اتجهت المؤسسات لزيادة العمالة لبعض الوقت part-time وطبقاً للعقود قصيرة الأجل ، ففي الفترة من ١٩٩٩-١٩٩٠ زاد معدل العاملين لبعض الوقت part-time work من ١٤% إلى ١٦% من قوة العمل في دول OECD ، كما ارتفعت نسبة العمالة المؤقتة من ١٠% إلى ١٢% من قوة العمل في ١٢ دولة من دول الاتحاد الأوروبي والتي تتوافق عنها بيانات في الفترة من ١٩٩٧-٩٠ . كما تزايدت أعداد

من يعملون أعمالاً غير دائمة أو مؤقتة (Casual Work) ، كذلك من يعملون من خلال عقود غير محددة في العالم كله (Word-wide) ويترافق معدل التوظيف الذاتي (Self-employment) أي في مؤسسات تخص الأفراد بدرجة أكبر من التوظيف التقليدي إلا أن نصيبه من التوظيف الإجمالي يبقى منخفضاً نسبياً بما لا يزيد عن ١٢% من قوة العمل في معظم الدول فيصل إلى ٧% في أمريكا مقارناً بـ ٢٣% في إيطاليا، و ٢٥% في تركيا وكوريا ، ٢٦% في المكسيك ، كما تصل نسبة التوظيف الذاتي في أمريكا اللاتينية إلى ٢٥% من قوة العمل ، أما عن العمل لبعض الوقت Part-time فقد زاد في دول الاتحاد الأوروبي من ١٣% إلى ١٦% من قوة العمل .

١-١ بعض المؤشرات العامة عن البطالة في مناطق العالم المختلفة :

في جنوب آسيا نجد أنه في الهند وباكستان معدلات الفقر تتزايد مع تزايد الانكماش وتزايد معدلات البطالة الصريحة "open Employment" .. حيث وصل عدد البشر تحت خط الفقر في السنوات العشر الماضية إلى ٢٠ مليون نسمة . وفي سيريلانكا انخفضت معدلات البطالة بصفة عامة إلا أن معدلاتها أكثر ارتفاعاً بالنسبة للشباب المتعلّم .

- وبالنسبة لشرق آسيا برغم تحسن الأحوال بعد تخطي الأزمة المالية إلا أن أسواق العمل تتحسن بمعدلات بطئه.

- وفي الصين فإن إعادة هيكلة المؤسسات العامة أدت إلى انخفاض معدلات التوظيف إلى ١٣% مقابل ١٦% مع بداية التسعينيات إلا أنه في مؤسسات القطاع الخاص فقد تزايد من ١% من قوة العمل في ١٩٩٠ إلى ما يقرب من ٥% في عام ١٩٩٨ .

- وفي أمريكا اللاتينية يصل متوسط البطالة من ٩ إلى ١٠% في النصف الأخير من التسعينيات مع ثبات أو انخفاض في الأجور الحقيقة في السنوات الأخيرة مع تحسن طفيف في عام ٢٠٠٠ . ورغم بعض التحسن في النمو في عام ٢٠٠٠ إلا أن البطالة في المتوسط لم تبدأ في الانخفاض رغم تحسن معدلاتها ، كذلك معدلات الأجور الحقيقة في بعض بلاد أمريكا اللاتينية مثل المكسيك خلال معظم سنوات التسعينيات . فقد تزايدت العمالة في القطاع غير الرسمي ، وتسود أعلى معدلات البطالة في دول الكاريبي إلا أن دولاً مثل ترينيداد وتوباغو وباربادوس والbahamas قد شهدت انخفاضاً في معدلات البطالة وذلك لارتفاع الأعداد العاملة في القطاع غير الرسمي .

- وفي أفريقيا فأعلى معدلات للفقر سجلت في صحراء أفريقيا sub-Saharan ويرجع ذلك إلى الكوارث الطبيعية والصراعات الأهلية يليها موزمبيق وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون .

- وفي أفريقيا الجنوبية فقد سجل معدل البطالة ١٩,٥ % في ناميبيا بينما وصل إلى ٢٣,٣ % في جنوب أفريقيا ، و ٤٢ % في ليسوتو . ولو نظرنا إلى أوروبا الشرقية نجد أن معدلات البطالة الصريحة open unemployment قدرت بما يزيد عن ٤ % مع معدلات أكبر في بطالة الشباب (٣٠%).

٢-١-١ تطور البطالة في مجموعة الدول الصناعية السبع

المتابع لاتجاهات البطالة والتوظيف على مدى أربعين عاماً في الفترة من ١٩٦٠ إلى ٢٠٠٠ يلاحظ أن تطور البطالة في مجموعة الدول الصناعية السبع (أمريكا ، كندا ، اليابان ، ودول أوروبا ونعني بهم فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا وإنجلترا) في هذه الفترة ، والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مراحل : الفترة من ١٩٦٠-١٩٧٣ ، ومن ١٩٧٣-١٩٩٠ ، ومن ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠ ، ويعتبر هذا التقسيم متواافقاً مع سنوات الذروة بالنسبة للدورات الاقتصادية التي مررت بها معظم هذه الاقتصاديات . ويعتبر عام ٦١-٦٠ هو عام الذروة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، وشهد عام ١٩٧٣ أزمة النفط الأولى والتي دفعت اقتصاديات الدول الصناعية إلى مرحلة الكساد أو الركود (٧٤-٧٥) حيث ارتفعت معدلات البطالة بشدة ، ويعتبر عام ١٩٩٠ هو العام الذي سبق ارتفاع معدلات البطالة بحدة في ستة دول من الدول الصناعية السبع (١٩٩١-١٩٩٢) والذي أعقبها ارتفاع معدلات البطالة في اليابان حيث بدأ في عام ١٩٩٣ وما تلاها .

والنظرية العامة لوضع البطالة في أمريكا ودول أوروبا يشير إلى أن معدل البطالة خلال فترة الستينيات يعتبر مرتفعاً نسبياً في كل من أمريكا وكندا ومنخفضاً جداً في كل من أوروبا واليابان . في بداية التسعينيات أدى الركود إلى زيادة البطالة في كل الدول تحت الاختبار ماعدا اليابان ، وانخفاضت المعدلات في أمريكا ، كندا ، أوروبا - ولكن الانخفاض

²Haroon Bhorat, The South African Labor Market in a globalization world, University of Cape Town 2000

الأوربي كان أبطأ ، وفي عام ٢٠٠٠ كان متوسط معدل البطالة في أوروبا أعلى بين مجموعة الدول السبع والأقل في أمريكا .

٣-١-١ معدلات البطالة للذكور والإناث خلال فترة الاختبار

تمكن دولتي أمريكا الشمالية بعد فترة من تحقيق المساواة بين معدلات بطالة الذكور والإناث ، وسارت اليابان وأوروبا في طريق تحقيق ذلك الوضع ولكنها لم يتمكنا من ذلك .

٤-١-١ بالنسبة الشباب والبالغين

في معظم الدول الصناعية ، كانت معدلات البطالة للشباب young people خلال الفترة الزمنية محل اختبار أعلى من تلك التي يحققها من هم أكبر سنا (elders) . ومعدلات بطالة الشباب في أي دولة بالطبع تتأثر بالوضع العام للوظائف في كل دولة ، والمقارنة بين عدالت بطالة الشباب (تحت سن ٢٥) وبين البالغين من (٤٥-٥٤ عام) . وتوضح تلك المعدلات الصعوبات التي يواجهها الشباب في سوق العمل ، ولقد كانت هناك تغيرات طفيفة على مدار الفترتين ١٩٩٠-٨٤ و ٢٠٠٠-١٩٩٠ فيما يخص الاختلاف بين الشباب والبالغين . في الولايات المتحدة كان الشباب أكثر عرضه للتعرض للبطالة بقدر ٢ أو ٣ أمثل البالغين ، وهذا الوضع يشبه ذلك المتحقق في أوروبا واليابان في الفترة ١٩٨٤-٢٠٠٠ ، أما في كندا ، فقد كانت الفجوة بها أقل . أما بالنسبة لأوروبا فقد اختلفت هذه النسبة من بلد إلى بلد ، ففي إيطاليا كان الشباب youth أكثر عرضة للبطالة بحوالي ٤ إلى ٥ أمثل البالغين adult ، في حين تساوت النسب في حالة الشباب وحالة البالغين في ألمانيا .

٤-٥-١ بالنسبة لطول مدة البطالة :

في أوروبا يظل نصف العاطلين بلا عمل لمدة عام أو أكثر في حين أنه في الولايات المتحدة الأمريكية يظل ١٠% فقط عاطلين لمدة سنة أو أكثر . وفي عام ١٩٨٣ ، كانت المدة التي يظلها العاطل بلا عمل تكاد تكون واحدة في كل من أمريكا ، كندا ، اليابان في حين أنها كانت أعلى بكثير في أوروبا . ثم في خلال الثمانينيات انخفضت تلك النسبة في أمريكا وكندا ، وارتفعت في اليابان وظلت مرتفعة جداً في أوروبا . وفي بداية التسعينيات اتجهت تلك المدة إلى الزيادة في كل الدول عدا اليابان . ثم إزدادت تلك المدة في اليابان في النصف الثاني من التسعينيات ، في حين أنها أوضحت بعض التحسن في الدول الأخرى في المجموعة .